

الرواية والاسناد يكتب بالخط والاشارة وذلك لان الاشارة في الاثر في العلم  
 الذي تقوله من يقبل قوله نوع الاسناد وليقيد بالخط فيكون كل ذلك من  
 الاشارة وقالوا في نعت ائمتنا فقيل المراد بالذي يترجمون انهم ائمتنا مما انزل  
 اليك وما انزل من قبلك الى قوله لا يلبس في هذه الايام النسخ في العلم  
 العلم من صلا من تتكلم لا غير الكتاب والسنة وما نفا في وان زعم  
 انه يريد التوفيق في الاثر والكشف عن بيت ما يسميه هو عقليا والادوية  
 عن بعض الطوائف ثم كثر في واهل الكتاب وغير ذلك من النوع الاعتبار  
 فمن كان خطأ لغيره فما يحل من ائمة الفرائد والاعيان مثلا او لغيره  
 جعله له سلوكه كسبل التي هي عنها اول ما يتبع هو بغرضه في ما  
 هو لظلم النفس وهو ثم اهل العلم بخلاف الحمد في طاعة الله وهو  
 باطنا وظاهرا الذي يظلمه باجتهاده كما لم يرد في قوله محذور خطأ  
 كما لا يرد في امر الرواية التي من ربه لا يقول الا بكلف الله نفسا الى  
 في علمه الابر وقديت في الصحيح مسلم ان الله تعالى قد جعلت وكذلك  
 قد ثبت فيمن حديثه عن عيسى بن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد في من هاتين  
 الايتين في سورة الفاتحة الاعلى ذلك فقد يتبين انما هذه الرواية  
 للبين صلى الله عليه وسلم والمؤمنين وان اسلاوا خذهم ان نسوا او خطا في  
**واما قول القائل** هل ذلك مما يكلف ما لا يطاق والحال هذه  
 فيقال هذه العبارة وان تنازع كثير من الناس في كونها نوحها تقيا وانبياء فينبغي  
 ان يعرف ان اختلاف المحقق منها فيكون احد هما ما اتفق الناس على جواره  
 ووقوعه وانما تنازعوا في اطلاق القول عليه بانه لا يطاق والحال ما اتفقوا  
 على انه لا يطاق ولكن تنازعوا في جواز الامر به ولم يتنازعوا في عدم وقوعه  
 فاما ان يكون اهل الفقه اهل العلم والاعيان على انه لا يطاق وتنازعوا في  
 وقوع الامر به فليس كذلك كما في نوع الاول كتنازع المتكلمين في مشيئة  
 القدر ونفا في المتطاعة العبد وهي قدرية وطاعة هل يمكنه يكون  
 مع الفعل وقيل او يجب ان يكون يتقدمه ما لا يطيقه اذا لم يكن عند  
 قدره الامر فعمله كذا كان الصواب الذي عليه محققا لمتكلمين واهل  
 الفقه

العلم على ما ينبغي

لغة

الفقه والحديث والتصوف وغيرهم ما دل عليه القرائن وهي انه المتطاعة  
 التي هي من طامر الامر الذي وهي في صحة للفعل لا في توارن العقل واما  
 المتطاعة التي هي معها وجود الفعل فهي مقارنة له فالقول والله  
 على التماس من البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله النبي صلى الله عليه وسلم  
 لعمران بن حصين صلوا فان لم تستطع فقلوا فان لم تستطع فقلوا فان لم تستطع فقلوا  
 وهو من الحج والصلوة بحيث المستطاع سواء فعله او لم يفعل فلهذا هذه  
 المتطاعة لا تحل له تكون مع الفعل وكما في قوله ما كانوا يستطيعون  
 السمع وما كانوا يبصرون وقوله وعرضنا وجهه لوجهك لكان في عرض الابه  
 على قوله فيفسر المتطاعة بهذه واما على تفسير السلف والحجور فالمراد عدم  
 المتطاعة شقها في علمهم وصعوبتها في نفسهم فتقوله لا يشيخ طبع الالامة  
 وان كانوا قادرين على فعله لو ارادوه وهذا حال من صدقوا في رايه القاسد  
 عن استطاع كذا الله الخنزير وانما عنها فقد اجرت له لا يستطيع ذلك وهذه  
 المتطاعة هي المقارنة للفعل الوجبة له واما الاول فيقول بوجودها لم  
 يثبت التكليف بقوله فان قول الله تعالى مستطعم وقوله تعالى انما ارادوا  
 الصالحات الا تكلفوا الا الوسعها وامثال ذلك فيقولوا الفطرون والمعتدون  
 في اصول الدين اذ لم يستطيعوا مع ما انزل الله من الرول فمن هذا القسم  
 وكذلك ايضا فتنازعهم في الامور التي علم الله انه لا يكون او اجر مع ذلك  
 لا يكون في الناس من يقول ان هذا غير مقدور عليه كان غالية القدره  
 ممنوعون ان يتقدم علم الله وخبره وكما في قوله لا يكون وذلك لانفاق الفرقين  
 على خلاف المعلوم لا يكون ملكنا ولا مقدور عليه وقد خالف في ذلك  
 جمهور الناس وقولوا هذا يقوض علمهم بقدره انه تعالى فانه اجر يقدره  
 على اشياء مع انه لا يفعلها لقوله لم تقادر على ان تسوي بناه وقوله  
 وانما كان ذلك من تقادرون وقوله قال هو القادر على ان يبعث عليكم  
 رسلا فما فوقكم ومن تحت ارجلكم وقالوا لو شاء ربنا لجعلنا من آل ابراهيم  
 ونحو ذلك مما يجبر انه لو شاء لفعله واذا فعله في غايه فعله اذا كان قادرا  
 عليه فقد دل القرائن بانه قادر عليه يفعل اذا شاء مع انه لا يشاء